

تحقيقات النيابة الإدارية في غرق «السلام ٩٨» تكشف: هيئة السلامة البحرية علمت بمخالفاتها الجسيمة قبل غرقها بسبعة أشهر

كتب - نصري عصمت :

اعترف المهندس حسين الهرميل رئيس الهيئة العامة للسلامة البحرية السابق بعلمه بوجود مخالفات جسيمة بالعبارة المنكوبة (السلام ٩٨) قبل وقوع حادث غرقها بسبعة أشهر، وأنه تم منح مهلة لشركة السلام المالكة لها لتوفيق أوضاعها لحين الانتهاء من رحلات موسم الحج بنهاية فبراير الماضي. جاء ذلك خلال التحقيقات التي تجريها هيئة النيابة الإدارية مع المسؤولين عن الحادث في الجهات الإدارية. وكشفت تحقيقات المستشار محمود قناوى الوكيل العام الأول لهيئة النيابة الإدارية وعضو المكتب الفنى، بإشراف المستشار محمود العروسى رئيس الهيئة، أن العبارة المنكوبة كانت تخضع لتفتيش صورى من جانب أجهزة الرقابة، حيث تبين أن قوارب وأطواق النجاة بـ (السلام ٩٨) كانت ممزقة وغير صالحة للاستخدام، كما افتقدت العبارة لمعدات السلامة والأمان اللازمة لسيرها، بما فيها الصندوق الأسود، الذى تبين عدم صلاحيته أيضا، وحتى الأدوية والأغذية الموجودة على متن العبارة انتهت صلاحيتها منذ عام ١٩٩٤. وكشفت التحقيقات أن لجنة من هيئة السلامة البحرية فحصت



محمود العروسى

السفينة فى ٣٠ يوليو الماضى، وأوصت بتلافى المخالفات وبتخفيض حمولة العبارة إلى ١٠٦٢ راكبا، ولكن توصياتها لم يتم تنفيذها، وقامت العبارة برحلات حملت خلالها ٢٧٩٠ شخصا. وأن العبارة لم تلتزم بتركيب نظام إطفاء ثابت فى غرف الماكينات بناء على الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح فى البحار التى ألزمت السفن المصرية بتركيب أنظمة الإطفاء بدءا من أول أكتوبر الماضى، مع العلم بأن أجهزة الإطفاء تتكلف نصف مليون جنيه، وكانت التكلفة الإجمالية لتركيب أجهزة مقاومة الحريق فى أسطول سفن شركة السلام ٥ ملايين جنيه. وأوضح الهرميل خلال التحقيقات أن هيئة السلامة طالبت شركة السلام بتوفيق أوضاعها بعد نهاية موسم الحج فى ٢٦ فبراير الماضى، لكن الحادث سبق الجميع بوقوعه يوم ٣ فبراير. وكان جهاز المدعى العام الاشتراكى قد أحال المخالفات الإدارية فى قضية غرق العبارة إلى النيابة الإدارية التى بدأت تحقيقاتها وتواصل استماعها لأقوال عدد من المسؤولين من بينهم رئيس قطاع النقل البحرى بوزارة النقل، ورئيس اللجنة العليا للتفتيش بهيئة السلامة البحرية، ورئيس هيئة موانئ البحر الأحمر.